

بعض اصحابه ان الذهب والفضة ليس عاماً فلا بد من حمله الخالي حتى يجي
 فيه الزكاة بناءً على ان سوق الكلام في قوله والدليل يكفون الآية للأن
 لا يجاب الزكاة في كل ذهب وفضة **قال** هو عام بصيغته وضما
 ولا منافاه بين المدح والذم وبين التعميم فوجب التعميم **المختار**
مخو قول القائل والله لا أكلم ومثله ان اذ كنت عام في معولاته
 التي هي الماكولات وغيرها لانه نكرة في سياق النفي والشرط فيكون
 عاماً لكل ما كوله ولا يختص بنوع دون نوع واذا كان كذلك كان
 كالفاظ التعميم **نعم** تخصيصه بان ينوي شيئاً حقيقياً او زماناً
 او مكاناً او يستثنى ذلك فاذا اردت ان لا يكتب القم او في زمان
 كذا او في مكان كذا او الا القم لم يجز وفيه **الاصح** تخصيصه
 بما ذكر اذ هو حقيقة العقل من غير حسيه الى شئيه **والخصم** الذي
 لا يله خله لا بادة ولا نقصان فلا يصح تخصيصه بالظن **الاصح** في
 هذه الآية انما يتعمم السببه الى كل ما كوله **والنا** يختص باي اكل اتفاقاً
 وهذا معناه التعميم فوجب قبوله **والخصم** كسائر العمومات
 والله اعلم **واعلم** ان منشأ الخلاف ان يكون خلاصته بالم
 بعد بشئيه واقعا بعد النفي والشرط كما صور في الكتاب **المختار**
 انما يختص بالزكاة وكذا ان كانت اذ هو من الاقوال المتعدية الى مفعول **نعم**
 الذي يعم العمل بالعام قبل البحث عن تخصيصه لان **المخصص** في الشرع
 كثير فيضعف ظن مع التعميم على ظاهره فقد قيل ما من عموم
 الا اول دخله التخصيص الا قوله تعالى والله جعل بشئيه عليهم

المعنى انما يختص بالزكاة وكذا ان كانت اذ هو من الاقوال المتعدية الى مفعول نعم الذي يعم العمل بالعام قبل البحث عن تخصيصه لان المخصص في الشرع كثير فيضعف ظن مع التعميم على ظاهره فقد قيل ما من عموم الا اول دخله التخصيص الا قوله تعالى والله جعل بشئيه عليهم

ولذا

ولذا كان كذلك لم يحصل ظن مع التعميم على ظاهره الا بعد البحث و
 يوفي في قوله لا يشك في الاحكام الشرعية ويجوز ان يكون
 ذلك لم يحصل ظن لم يجز العمل به مع الشك ويجب على المطلق على التعميم
 الوقف عن العمل به حتى يحصل اليقين وقد قيل ان هذا الجماع و
 في النفي للاجماع اليقين وغيره وحسن النقل منه في كتابه الاسما والاشياء في حقايق الشرع في حقايق
 خبرهم من نقل عن الصريح في جواز العمل عنه الاطلاع عليه حتى حمل
 على العمل به الا في غير ذلك في نقل عن الصريح في حال وجوب الاحتياط للتعميم في ذلك المخصص
 المخصص وذكر بعض المحققين ان خلاف الصريح انما هو في اعتقاد
 دعوه قبل دخول وقت العمل به فانه قال اذا امر بقطع عام ولم
 يدخل وقت العمل به وجب اعتقاد دعوه ثم ان ظهر له تخصيص بغير
 ذلك الاعتقاد والله اعلم **نعم** واذا وجب البحث عن التخصيص
 كما الباحث اذا لم يجد ظن فقد اذ كان ذلك بعد الاطلاع على
 ما يصح التخصيص به ولا يجب التيقن اذ العلم بالعدم لا يتصور و
 الله اعلم ولكن لك المختار ان ما وضع له خطاب المشرك مثل
يا ايها الناس يا ايها الذين امنوا باعاديهم وخطاب للموجود
 بن فقط **لا بد** من سبب وجب جعله **لا بد** ليل اخر
 الخطاب من اجماع او قياس او قياس واحكام الصيغة فلا بد
 ظل وزهت الخطاب الى دخولهم في الخطاب مع الموجودين قلنا
 المعلوم قطعاً انه لا يقال للمعد وعين يا ايها الناس ونحوه وان كان
 كتابته وايضاً فانه لا يتناول الصريح والمجنون اذ لا يجابون بمثل
 ذلك لغرضهم عن الخطاب واذا لم يتناولهم مع وجودهم فالمعد
 وهو ان اولي بان لا يتناولهم الا تناسوا ولم لهم ادعى والله اعلم

المعنى انما يختص بالزكاة وكذا ان كانت اذ هو من الاقوال المتعدية الى مفعول نعم الذي يعم العمل بالعام قبل البحث عن تخصيصه لان المخصص في الشرع كثير فيضعف ظن مع التعميم على ظاهره فقد قيل ما من عموم الا اول دخله التخصيص الا قوله تعالى والله جعل بشئيه عليهم